

مجلس الوزراء خلال اجتماعه الأسبوعي :

إقرار إنشاء وحدات حسابية في المستشفيات الحكومية

تكليف وزير الصحة بتقديم رؤية متكاملة لمتطلبات تطوير الواقع الصحي

إ. صغناء/سيا:

أقر مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي امس برئاسة الدكتور علي محمد مجور، رئيس المجلس إنشاء وحدات حسابية مستقلة في المستشفيات الحكومية تخضع لإدارة المباشرة للمستشفى، تتولى مسؤولية تنفيذ الأمور المالية المتعلقة بالمستشفى وفقاً للخطط المالية والمحاسبية الحكومية.

وبهذا الخصوص كلف المجلس، وزير الصحة العامة والسكان والمالية بإعداد الآلية اللازمة لتنفيذ هذا القرار الذي يهدف إلى تأكيد الاستقلالية المالية للمستشفيات المركزية والمستشفيات المحافظات والمديرية ورفع كفاءة الأداء الصحي العام وتحسين جودة الخدمات التي تقدمها المستشفيات للمرضى، كما كلف وزير الصحة العامة تقديم رؤية متكاملة إلى الاجتماع القادم للمجلس حول متطلبات تطوير الواقع الصحي ومستوى الرعاية الطبية في المحافظات النائية من النواحي التشغيلية البشرية والمادية والفنية.



وعقب مناقشة مجلس الوزراء لاتفاقية القرض الحكومي الميسر الموقعة بتاريخ 12 ديسمبر 2006م بين حكومتنا الجمهورية اليمنية ممثلة بوزارة التخطيط والتعاون الدولي وجمهورية الصين الشعبية ممثلة ببنك التصدير والاستيراد الصيني وبالبنك 240 مليون يوان صيني أي ما يعادل 31 مليون و168 ألف و831 دولاراً، وكذا اتفاقية قرض البائع المدعوم الموقعة بتاريخ 2 فبراير 2007م بين حكومة الجمهورية اليمنية والمؤسسة الوطنية الصينية لاستيراد وتصدير الآلات والمعدات للمساهمة في تحويل مشروع توسعة وتحديث مصنع اسمنت باجل والبالغ 59 مليوناً و236 ألفاً و170 دولاراً، أقر المجلس إحالة الاتفاقيتين إلى مجلس النواب لاستكمال الإجراءات اللازمة للمصادقة عليهما، وكلف وزير الصناعة والتجارة ورئيس المؤسسة العامة للإسمنت اتخاذ الإجراءات اللازمة لتوفير مبلغ المساهمة في المشروع والمقدرة بحوالي 22 مليون و600 ألف دولار، والتي تمثل نسبة 20 بالمائة من التكلفة الإجمالية للمشروع.

ويهدف مشروع التحديث البالغ تكاليفه الإجمالية 113 مليون دولار إلى زيادة الطاقة الإنتاجية السنوية للمصنع من 250 ألف طن سنوياً إلى 850 ألف طن، بما يواكب حركة العمران والطلب المتنامي الذي تشهده الجمهورية وخاصة المحافظات الغربية من موقع المصنع إلى جانب إنشاء محطة كهرباء بطاقة 32 ميجاوات لتلبية احتياج المصنع من الطاقة الكهربائية.

ووافق مجلس الوزراء على مشروع تعديل قانون الوقف الشرعي رقم 23 لسنة 1992م، ووجه باستكمال الإجراءات الدستورية اللازمة للمصادقة على مشروع التعديل، الذي يهدف إلى تعزيز الإجراءات القانونية والإشرافية للحفاظ على الأوقاف وتطوير عملية إدارتها بما يحقق مقاصد الواقفين بما في ذلك تشديد الإجراءات بحق المتلاعبين بممتلكات الأوقاف.

ويتضمن التعديل إنشاء مجلس أعلى للأوقاف والإرشاد يصدر بتشكيله وتحديد مهامه قرار جمهوري، وذلك للإشراف المباشر على إدارة هذه العتبات على المستويين المركزي والمحلي. ونصت المادة 87 مكرر 3 على حبس كل من اغتصب عيناً موقوفة باستعمال القوة، أو كل من اعتدى بالهدم أو البناء على أرض موقوفة أو من اصطنع محرراً بقصد الاستيلاء على أرض وممتلكات الأوقاف أو غيرها من التصرفات المخلة بوثائق الوقف من ثلاث إلى سبع سنوات بما في ذلك كل من اعان أو حرض أو سهل للغير الاستيلاء على وثائق أو أعيان الأوقاف سواء كان متولياً للأوقاف أو موظفاً

اعتماد متطلبات إدراج سقطرى ضمن قائمة التراث العالمي

تشكيل لجنة وزارية لدراسة عملية جمع الوثائق والمخطوطات والحفاظ عليها

المتعلقة بعملية جمع الوثائق وآلية الحفاظ عليها والاخذ بعين الاعتبار مسألة أناطة عملية توثيقها من قبل جهاز واحد باعتبارها ارث ثقافي وطني يهيم الوطن وأبنائه جميعاً. وأطلع المجلس على تقرير وزير الصحة العامة والسكان حول مشاركته في المؤتمر 64 لمجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي الذي عقد في العاصمة السعودية الرياض يومي 5 و6 فبراير الجاري.

كما ناقش مجلس الوزراء اتفاقية التعاون الموقعة بين الهيئة العامة للآثار والمتاحف ومركز جمعية الماجد للثقافة والتراث الإماراتي حول تطوير التعاون بين الطرفين في مجال تبادل المعلومات والتدريب والتأهيل وتوثيق المخطوطات، وأقر على ضوء ذلك تشكيل لجنة برئاسة نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي وعضوية وزراء الثقافة والسياحة والأوقاف والإرشاد ورئيس المركز الوطني للوثائق لدراسة الجوانب

في مداخلات لعدد من المشاركين في ندوة ملحة السبعين يوماً :

ثورة ٢٦ سبتمبر لم تكن بعيدة عن المتغيرات الدولية والعربية

القوى الرجعية أقلقها حسم الصراع الجنوبي لصالح الجبهة القومية



إ. صغناء/ ذويرين ميفت:

تتوالى الندوات - الإراء - الدراسات عن ملحة السبعين يوماً التي استبسل فيها رجال قوات الجيش والأمن والمقاومة الشعبية في صد مؤامرة المكيين والمرتبقة ضد الدولة الجمهورية، تلك الأحداث الماضية وتضحيات أولئك الرجال الجمهوريين تسجل الآن بأحرف من نور كشهادات تكتب في ذاكرة التاريخ اليمني القديم والمعاصر.

ذكريات عن وقائع العمليات العسكرية التي دارت رحاها في جهات مختلفة وشارك فيها جميع اليمنيين من الشمال إلى الجنوب لتلك الحصار عن العاصمة صنعاء. فبعد مرور (40) عاماً على واقعة ملحة السبعين يوماً تنتشط الذاكرة مرة أخرى لتعيد المجد وإبداعات الشعوب في الحرب والسلام.

في جلسة أمس الثلاثاء حول ندوة توثيق الثورة اليمنية فيما يتعلق بمناسبة ذكرى أربعين عاماً على ملحة السبعين يوماً كتحف المشاركين وهم من المناضلين القدامى والعسكريين والمدنيين والذين قسموا إلى مجموعات أحاديثهم عن تلك الحرب والتضحيات الجسام التي عبروا فيها عن وقوفهم إلى جانب الجمهورية ونظام الدولة الجمهوري.

«14 أكتوبر» تواصل لليوم الثالث من بدء أعمال الندوة استعراض بعض أوراق العمل التي تحفل في طياتها الشهادة للتاريخ وتوثيق خلود وأمجاد الرجال في صناعة الثورة اليمنية (شمالاً وجنوباً).

المقدمات السياسية لحصار صنعاء

يقول المناضل العميد أحمد علي حسين في تهيؤ ورقة عمله إلى الندوة إنه لم يكن قيام ثورة 26 سبتمبر وليد الصدفة وإنما كان امتداداً وتواصلاً لنضالات الشعب اليمني ضد حكم آل حميد الدين الكهنوتي المتخلف الذي بدأ منذ العشرينيات... فحركة 1948 مروراً بانقلاب 1955 وصولاً إلى عدد من الانتفاضات الشعبية ذات الطابع الفلاحي والمظاهرات الطلابية والعلمية في مناطق من البلاد والتي عمكها بمرتبقة عن سطوها الشديد واستنكارها ظلم النظام الملكي القائم حينذاك ولم يكن قيام ثورة سبتمبر أيضاً مغزولاً عن المتغيرات الدولية والعربية منها بالذات على الرغم من تلك الغزلة الريمية التي كان قد فرضها النظام الملكي على البلاد.

وتناولت الورقة الحديث عن خطة المكيين لاحتلال صنعاء فقد كانت خطة عسكرية محكمة لاحتلال صنعاء من قبل الخبراء العسكريين الأجانب وعلى رأسهم الجنرال (كوندا) أمريكي الأصل ومسؤول الخبرات المركزية الأمريكية في شبه الجزيرة العربية ودينار إضافة إلى خبراء عسكريين آخرين سينفذون الجوانب الرئيسية من الخطة العسكرية وقيادات الوحدات والمهاجمة والتخطيط لها بهدف تضيق الخناق على صنعاء المحاصرة وإجبارها على الاستسلام ومن ثم تصفية قوى الثورة والجمهورية بعد استنزافها عسكرياً خاصة وأن القوى الرجعية والإمبريالية قد ألقوا كثيراً حسم الصراع المسلح في الشطر الجنوبي من الوطن لصالح الجبهة القومية في 30 نوفمبر 1967. وأوجزت ورقة عمل المناضل حسين خطة المكيين

جميع القوات كانت تتحلى بمعنويات عالية مكنتها من اجتياز المرحلة بالنصر

المرحلة الثانية :- بدء سحب بعض القوات المصرية إلى الجمهورية العربية المتحدة. المرحلة الثالثة :- الانسحاب النهائي للقوات المصرية من اليمن في منتصف أكتوبر 1967م وقد وضعت خطة في ذلك الوقت على أن القوات اليمنية تحل محل القوات المصرية التي كانت في جحانة وبيت السيد وجبل الصمغ والأرزقين وجبل النبي شعيب وحلت فعلاً في هذه المواقع فعندما اتضح لقيادة اليمنية أن العدو يعد لهجوماً للقوات اليمنية فقد اتخذت قرار سحب القوات اليمنية من تلك الأماكن إلى مشارف العاصمة وتوزعت في أربعة محاور وتم وضع خطة دفاعية عن العاصمة.

وكان هناك تعاون كبير عندما يحصل ضغط على أي محور كان يتم التعاون بين جميع المحاور وكان لسلاح المدرعات الدور الكبير في صد أي هجوم على جميع المحاور بقيادة محمد عبد الخالق والأخ/ علي قاسم منصور قائد (ك2) مدرع وكذا الشخص أمام قواتنا التي لا تتجاوز أربعة آلاف مقاتل بما فيهم المقاومة والجيش الشعبي.

الحديث عن دوافع وأسباب الحصار على العاصمة صنعاء : بعد نكسة حزيران 1967م اتخذ قرار من القيادة المصرية بسحب جميع القوات المصرية المتواجدة في اليمن وببؤا الانسحاب على ثلاث مراحل : المرحلة الأولى :- انتشار القوات المصرية من المحور الشمالي الشرقي إلى مشارف صنعاء

عن حجة المحاصرة ودعيت إلى اجتماع في قيادة لواء الوحدة في عصر وبرئاسة الفريق حسن العمري والمناضل عبد السلام صبره والشيخ عبدالله بن حسين الأحمر والمقدم مجاهد أبو شوارب وكلفنا بذلك وقادة الوحدات بدعمونا بالذخائر وعبد السلام صبره استعد لتكوين الجيش الشعبي بقيادة أبو شوارب والأحمر وقمنا بتنفيذ الخطة وفقنا الحصار وزودنا الأخ الرائد علي عبدالله صالح آنذاك بالأفراد وحمود عاطف بالجيش الشعبي الذي صمد صمود الأبطال في حصار حجة وتاريخه يعتبر الثاني بعد حصار صنعاء.

وقائع الكتيبة الأولى وشهادتها

العميد محمد البناعي في ملخص ورقته المقدمة إلى جلسة أمس الثلاثاء نذكر عنه القول «كانت جميع القوات تتحلى بمعنويات عالية جدا وكانوا لا يهابون الموت برغم قلة الإمكانات تلك العظيمة من البعض في صنعاء؛ إلا أننا اجتزنا تلك المرحلة بصبر وتضحية كبيرة وبصمت وكنا لا ننتظر شكراً من أحد حتى جاء يوم النصر الكبير.

وكان الفرض التام ودرهم وهزيمتهم شر هزيمة... حيث استلمت أمر احتلال العرة من المقدم حسين المسوري قائد سلاح المشاة في 6/ 12/ 1967م».

يقول المناضل حسين صالح الخولاني في شهادته

والأفراد وفر أفرادهم من القرية باتجاه المرتفعات الخلفية كان ذلك في 20/1/1968.

المحور الشمالي الغربي

صاحب هذا العنوان أو الجبهة القتالية لملحة السبعين يوماً هو المناضل أحمد صالح الصوفي الذي التحق قبل الثورة بالجيش كعريف في «البريرية» بقيادة صالح بن ناجي الرويشان أمير البيضاء آنذاك وذلك في عام 1959م ويقول : حاربنا ضمن جيش نظامي محلي في «الصومعة» محافظة البيضاء وناطع ونعمان وحريب وذلك ضد الاستعمار والسلاطين حتى قيام الثورة عام 1962.

ويقول الصوفي في ورقة عمله عن جبهة القتال في المحور الغربي الشمالي إنه «اتجه وبعض الزملاء إلى إعادة مدينة حريب التي سقطت في أيدي الملكية وشريف بيجان والاستعمار وكان فيها أولاد الحسن والسيافي واتجهت حملة من طريق رداغ بقيادة وزير الإعلام آنذاك الأحمدي وقتل الوزير في «أبلح» وقتلت الحملة وأنضم الذين معه إلى صفوف الملكية ما عدا سرية مدفعية وسلاح متوسط بقيادة المقدم انضمامنا واستمرينا في التقدم وانضم إلينا الشيخ أحمد ناصر الظفري الذي كانت أبلح ضمن حدودهم القبيلة وواصلنا التقدم بقيادة الشيخ أحمد عبدربه العواضي وكل من جوة عبدربه العواضي وصالح المجاهد ومحمد عبده نعمان وجبر بن جبر وناصر الأخرق ومحمد أحمد العواضي وأحمد سالم».

يسترجع المناضل الصوفي أحداث معارك دحر الحصار عن صنعاء قائلاً «كانت الكتيبة الثالثة من لواء الوحدة بقيادة الرائد علي صالح آنذاك تدافع